

محددات البطالة في دول المغرب العربي: دراسة قياسية (1996-2022)

البودالي بن سكران¹، محمد أمين بومدين²

¹ جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة، bbensekrane@gmail.com

² جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة، moh.boumediene@gmail.com

Determinants of Unemployment in the Maghreb Countries: Econometric Study (1996-2022)

Boudali Bensekrane¹, Mohamed Amine Boumediene²

تاريخ الاستلام: 2022/12/26 ؛ تاريخ القبول: 2023/06/08؛ تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة 1996 و 2022 باستخدام نماذج بانل واختبار التكامل المشترك، وقد خلصت نتائج التقدي إلى وجود تأثير سلبي للنتائج المحلي الإجمالي وحجم السكان على البطالة، في حين كان للانفتاح التجاري أثر إيجابي على البطالة، أما معدل التضخم فكان أثره غير معنوي، كما أثبت اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة ومحدداته الأساسية، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 5 %.

الكلمات المفتاح: معدل البطالة ؛ دول المغرب العربي ؛ بيانات بانل ؛ التكامل المشترك.

تصنيف JEL : E24 ؛ J23 ؛ J64 ؛ C13 ؛ C23

Abstract :

This study aims to analyze the determinants of unemployment in the Arab Maghreb countries, wherefore; we used methods of panel models and the test of cointegration, the results of estimate show that Gross domestic product and Population has a negative effect on unemployment. While the trade openness has had a positive impact, finally; the inflation rate has had a no significant effect on unemployment; the results of the test of cointegration proved the existence of a long-term equilibrium relationship between the unemployment rate and its main determinants, With the access rate to balance around 05 %

Keywords: unemployment ; determinants of unemployment ; Arab Maghreb countries ; panel data; cointegration test.

Jel Classification Codes : E24 ; J23 ; J64; C13; C23

البودالي بن سكران، محمد أمين بومدين (2023)، محددات البطالة في دول المغرب العربي: دراسة قياسية (1996-2022) ، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 240 - 253.

1. مقدمة:

يحتل التشغيل و البطالة أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، إذ أصبحت الدراسات التي تناولت مشكل البطالة محور اهتمام الخبراء الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية وحتى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، حيث تعددت النظريات الاقتصادية سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة و محاولة تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية التي تؤثر على هذه الظاهرة، وكذا تفسير الخلل القائم في سوق العمل من أجل إيجاد الحلول والبدائل الممكنة لمعالجة مشكل البطالة الذي بات يهدد استقرار الكثير من الدول باعتباره من بين أهم المعوقات الاقتصادية للنمو والتنمية التي تؤدي إلى إحداث اختلالات هيكلية في معظم اقتصاديات دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تقدمها.

إن الدول العربية عموماً ودول المغرب العربي خصوصاً تعاني كغيرها من الدول النامية من بطالة طويلة الأجل، حيث تتميز معدلات البطالة فيها بارتفاعها عن تلك المعدلات في الدول المتقدمة، لعدة أسباب أهمها فشل أغلب البرامج التنموية وتفاقم أزمة الديون الخارجية، إضافة إلى تبني إصلاحات صارمة من أجل تصحيح الاختلالات المالية والنقدية، هذا بالإضافة إلى محاولة هذه الدول الاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال محاولة تحرير تجارتها مع العالم الخارجي، مما أدى إلى زيادة حجم الواردات من السلع وانخفاض الإنتاج والذي بالضرورة أدى إلى تفاقم مشكل البطالة.

1.1 اشكالية الدراسة: مما سبق نطرح التساؤل :**كيف يمكن تحديد وتقييم محددات البطالة في دول المغرب العربي؟****2.1 الفرضيات:**

- إن المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان، والانفتاح التجاري ومعدل التضخم، له اثر معنوي على البطالة بالمدى طويل،
- يختلف اثر محددات البطالة وتمايز بين المدى القصير والطويل في دراسة حالة دول المغرب العربي

3.1 الأهمية: إن الأهمية العلمية للدراسة تظهر من خلال التعرض لمفاهيم البطالة ومحدداتها على المستوى الجزئي والكلبي والمدى الطويل والقصير للاقتصاد، وتفصيل دراستها، والأهمية العملية تكمن في دراسة الحالة دول المغرب العربي خلال الفترة 1996-2022.

4.1 الأهداف: التعرف على اصناف البطالة وانواعها و محدداها، وتعدد مستوياتها واثرها البعيد والقريب، وربط محددات البطالة بأصنافها وتقسيماتها، ودراسة واقع اشكالية البطالة في دول المغرب العربي وأسبابها العملية لطرح الحلول وبناء البرامج واتخاذ القرار.

5.1 المنهجية: اعتماد المنهج التجريبي الاستقرائي بالأساس لأنه الأنسب، باعتبارها ورقة بحث تركز على دراسة العلاقة بين المتغيرات المختارة وتفصيلها وفق نموذج البانل على دول المغرب العربي خلال الفترة 1996-2022.

6.1 الدراسات السابقة لمحددات البطالة:

أ. دراسة (بوتيار و الهاشمي، 2019) تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس محددات البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة (1990-2015) سواء المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والهيئات الدولية، أو الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الدولة بعد تحسن المداخيل المالية للدولة، توصلت هذه الدراسة إلى أن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى المتغير الصوري الذي يعكس أوضاع الاقتصاد الجزائري هي العوامل المؤثرة على البطالة في الجزائر.

ب. دراسة (Asma & Fareeha, 2018) تحلل هذه الورقة البحثية العوامل التي تحدد البطالة في باكستان خلال الفترة 1990 و2015 من خلال دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، التعليم التقني والمهني، التسجيل في الكليات والجامعات مع معدل البطالة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتحقق من محددات البطالة في باكستان. حيث تظهر النتائج على المدى الطويل على وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، في حين أكدت على وجود علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية بين حجم السكان ومعدل البطالة، في حين تم تسجيل علاقة إيجابية غير معنوية بين التعليم التقني والمهني ومعدل البطالة، كما دلت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على المدى القصير إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين هذه المحددات ومعدل البطالة، كما أن التمثيل البياني لاختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM) و (CUSUMSQ) أثبتت أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية عند مستوى معنوية 5٪.

ت. دراسة (Raifu, 2017) تركز هذه الدراسة على أثر التجارة الدولية، وتحديد الانفتاح التجاري وميزان الحساب الجاري على معدل البطالة، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة الآثار الديناميكية طويلة الأجل للانفتاح التجاري وميزان الحساب الجاري على معدل البطالة في نيجيريا باستخدام البيانات التي تمتد من 1981 إلى 2014، حيث أظهرت النتائج أن التحرير التجاري قد أدى إلى ارتفاع معدل البطالة على المدى القصير والطويل، في حين أن ميزان الحساب الجاري قد زاد في مستوى البطالة على المدى القصير لكنه سيخفزه على المدى القصير، كما أن المتغيرات الأخرى التضخم وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر كان تأثيرها متوافق مع النتائج النظرية المتوقعة، ما عدا متغيرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والأجور ونفقات الاستهلاك الحكومي.

ث. دراسة (محمد عاشور، 2017) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على البطالة في فلسطين خلال الفترة (1994-2015) باستخدام الانحدار الخطي المتعدد (طريقة المربعات الصغرى العادية، إضافة إلى أسلوب المعادلات الآنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية بين كل من النمو الاقتصادي، النفقات الحكومية التطويرية، الاستثمار المحلي الثابت، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وبين معدل البطالة، كما أظهرت النتائج أيضا إلى وجود علاقة طردية بين الباقي.

ج. دراسة (علي حسن، 2016) تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، وحجم السكان كمتغيرات مستقلة، حيث استخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للتأكد من وجود تكامل مشترك بين معدل البطالة وهذه المتغيرات المفردة، حيث أكدت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل البطالة و هذه المتغيرات المستخدمة في الدراسة، كما بينت النتائج أن هناك علاقة طردية ذات بين معدل التضخم وحجم السكان، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدلات البطالة، في حين تشير النتائج إلى غياب أي تأثير للإنفاق الحكومي على معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

ح. دراسة (Zitsile Z & Eita, 2015) تهم هذه الدراسة بتحليل المحددات الاقتصادية الكلية للبطالة في دولة سوازيلاند باستخدام الأسلوب القياسي (Engle-Granger) ذو المرحلتين من أجل دراسة تأثير هذه المتغيرات الكلية على البطالة واختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة ومحددات الاقتصاد الكلي، حيث أظهرت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة وهذه المحددات الكلية، كما تشير النتائج إلى أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والمتغير الوهمي المعبر عن التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا في عام 1994 والأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة 2007-2009 هي عوامل محددة للبطالة في سوازيلاند، الممكن تخفيضها من خلال تسريع الناتج المحلي الإجمالي على حساب ارتفاع التضخم.

خ. دراسة (MUHAMMAD & all, 2013) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات البطالة في باكستان خلال فترة 1976-2012 من خلال دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة و المتغيرات المفسرة له: حجم السكان، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والديون الخارجية، بافتراض أن هذه العوامل لها تأثير قوي على معدل البطالة في اقتصاد باكستان، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار هذه المحددات، الدراسة أثبتت أن الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر عوامل محددة للبطالة على المدى القصير والطويل.

7.1 أوجه التشابه والاختلاف للدراسات السابقة مع الحالية:

لقد توافقت الدراسة مع الدراسات السابقة في اختيار المتغيرات عموماً كمغيرات مستقلة تتحكم في البطالة، وهي الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، التضخم والانفتاح التجاري، إلا أنها اختلفت في استخدام المتغيرات والاطار الزمني والمكاني مع باقي الدراسات حيث في دراسة (MUHAMMAD & all, 2013) (باكستان 1976-2012) تم زيادة متغير الاستثمار الاجنبي، وانفقت معها في النتائج إلا حجم السكان، وفي دراسة (Zitsile Z & Eita, 2015) (سوازيلاند) في حجم السكان والانفاق الحكومي والتحول الديمقراطي، وفي دراسة (علي حسن، 2016) (السودان 1990-2014) الانفاق الحكومي وسعر الصرف، ودراسة (محمد عاشور، 2017) (فلسطين 1994-2015) الانفاق الحكومي والاستثمار المحلي والاجنبي، ودراسة (Raifu, 2017) (نيجيريا 1981-2014) الانفاق الحكومي وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر، ودراسة (Asma & Fareeha, 2018) (باكستان 1990-2015) التعليم التقني والمهني، ودراسة (بوتيارا و الهاشمي، 2019) (الجزائر 1990-2015) في حجم السكان وسعر الصرف وأوضاع الاقتصاد الجزائري، واختلفت في استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) مع دراسة (MUHAMMAD & all, 2013) و (Raifu, 2017) و (Asma & Fareeha, 2018)، وانفقت النتائج معا باعتبار المتغيرات المرشحة كمغيرات مستقلة هي محددة للبطالة نظريا وعمليا، إلا اثر التضخم على البطالة رغم وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة لدى المغرب العربي خلال الفترة 1996-2022، والقيمة المضافة للدراسة أثبتت أن نسبة سرعة وصول متغير معدل البطالة (UNP) إلى التوازن هي حوالي 05 %، وبالنسبة للعلاقات السببية على المدى القصير فقد كشفت الدراسة إلى وجود علاقتين سببيتين على المدى القصير خاصة بمعادلة انحدار التكامل المشترك لكل من متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الانفتاح التجاري (OUV).

2. الاطار النظري للبطالة

1.2. مفاهيم حول البطالة:

أ. تعريف البطالة: هناك عدة تعاريف للبطالة يمكن إيجازها انطلاقاً من مختلف النظريات المفسرة للبطالة والتي تعرف في حد ذاتها تبايناً واختلافاً في تفسير هذه الظاهرة وتحديد أسبابها، وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار عكس التحليل الخاصة بالنظريات التي تتسم بالحدودية، باعتبار أنها تتم في ظروف معينة وفترات زمنية لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية، كما أن تحليل ونتائج هذه النظريات لا ينطبق مع الأوضاع الخاصة بأغلبية الدول النامية (عبد اللطيف، 2021)

ب. المفهوم العلمي والرسمي للبطالة: (محمد عبدالرحمان، 2011، صفحة 10)

■ المفهوم العلمي للبطالة: يمكن تعريف البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي على أنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداماً كاملاً، ومن تم يكون فيه الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه. فوفقاً لهذا المفهوم يوجد بعدين للبطالة الأول هو عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، أما الثاني هو عدم الاستخدام الأمثل. (سمارة، 2021)

■ **المفهوم الرسمي للبطالة:** وفقاً لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة.

■ **تعريف البطالة لدى منظمة العمل الدولية (ILO):** أن العاطل هو كل فرد قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

■ **تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT):** (محمد ادريوش، 2013، صفحة 31) تتكون فئة الأفراد العاطلين عن العمل بحسب المكتب الدول للعمل من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، وكانوا في يوم أو أسبوع معين ضمن فئات قوة العمل التالية:

- غير مستخدمين: أي أنهم لم يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية، و قد حددت بالأسبوع السابق للمقابلة.
- مستعدين وقادرين: متاح للعمل و هم مستعدين للقيام به في حالة توفره.
- يبحثون عن العمل: من خلال القيام بخطوات و إجراءات البحث عن عمل مأجور خلال فترة معينة.

إذا تعرف البطالة بأنها كل الأفراد من الفئة النشطة عادة أكبر من 16 سنة وأقل من 60 سنة القادرين والراغبين والباحثين عن عمل، ولم يقوموا بأي عمل خلال فترة قريبة، وليسوا غائبين على نحو مؤقت عن عملهم، والذين هم مستعدون للعمل في غضون الأسبوعين اللاحقين للمقابلة، والذين بحثوا عن عمل فعلا خلال الأسابيع السابقة للمقابلة كطالبين له، أي الفرق بين طلب العمل وعرض العمل في حدود الاجور السائدة.

2.2 . قياس البطالة: (عقون، 2010، الصفحات 4-5)

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. وتقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة ويتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة، عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، ويساوي نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون: **الفئة النشطة = العاملون + العاطلون**، ويقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير، أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم. (Papell, Christian, & Hala, 2000)

3.2 أنواع البطالة :

- **البطالة الاحتكاكية (الوظيفية):** (صغيري، 2008، صفحة 45) و هي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة و الحصول على أخرى. يمكن القول أن هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للطرفين.
- **البطالة الهيكلية:** (بن صالح الخطيب و عبد العزيز، 2014، صفحة 229) يصعب أحيانا التفريق بين البطالة الاحتكاكية والهيكلية إلا أن الأولى تنشأ بسبب نقص المعلومات، بينما تنشأ الثانية نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لاختلاف نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق، مما يؤدي إلى انعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة و المرغوب فيها.

● **البطالة السافرة والبطالة المقنعة:** (كلو، الجزائر، صفحة 70)، البطالة السافرة: هي حالة التعطل التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، وليس بخاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد.

● **البطالة المقنعة:** هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات. (Pigou, 2013).

3. الدراسة القياسية

1.3 التعريف بنموذج الدراسة القياسية وأهم الفرضيات:

أولاً: من المفترض أن واقع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تتميز بالتعقيد وليس العلاقة الخطية، وبالتالي تكون من الدرجة الثانية أو الثالثة أو أسية وغيرها، وعليه يتم اللجوء إلى إدخال اللوغاريتم من أجل تصحيح ذلك والاقتراب من العلاقة الخطية ما أمكن. **ثانياً:** وعليه فإن المرونات الواقعية بعد ادخال اللوغاريتم ترجح بالضرب بالمرونة وبالتالي تعطي معاملات جديدة بمثابة المرونات، وقيمها التي تقترب من 1 دلالة على مرونة التامة والاستجابة للمتغير التفسيري للنموذج وأثره القوي مقابل القيم التي تفوق 1 دلالة على المرونة العالية وضرورتها، وإذا اقتربت من 0 انعدمت المرونة اتجاه المتغيرات المفسرة..

ثالثاً: لقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية على نماذج بيانات بانل من أجل تقدير دالة البطالة لدول المغرب العربي(الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس) خلال الفترة (1996-2022)

رابعاً: مصدر البيانات للمؤشرات محل الدراسة هي قاعدة بيانات البنك الدولي(WB)، وبرنامج الانمائي الامم المتحدة PNUD، ومنظمة الاحصاء الوطني(ONS-DZ)، (ONS-2022-1995)، (PNUD، 2021-1995)، (WORLD-BANK، Banque Mondiale data BM، 2000- 2018)، (Mondiale data BM، 2016/2015)، (WORLD-BANK، MENAPOV TSD2018، 2020)، (pnud-برنامج-امم-متحدة، 2020)

خامساً: نموذج الدراسة والمتغيرات المكونة له كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$(unp)_{it} = (\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (POP)_{it} + \gamma_3 \ln (GDP)_{it} + \gamma_4 \ln (INF)_{it} + \gamma_5 \ln (OUV)_{it}$$

بحيث أن:

$(unp)_{it}$: يمثل معدل البطالة في كل دولة (i).

$(POP)_{it}$: يمثل حجم السكان، ذوي الأعمار ما بين 15 و 64 في كل دولة (i).

$(GDP)_{it}$: يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية في كل دولة (i).

$(INF)_{it}$: يمثل مؤشر التضخم هو مؤشر الاسعار لكل دولة (i).

$(OUV)_{it}$: يمثل متغير الانفتاح التجاري معبر عنه بإجمالي الواردات لكل دولة (i).

ξ_{it} : الخطأ العشوائي.

1.3. تقدير دالة البطالة من خلال نماذج بانل الثلاثة:

جدول 1. نتائج تقدير دالة البطالة من خلال نماذج بانل الثلاثة

القرار	المتغير التابع : معدل البطالة (unp)		المعاملات	المتغيرات المستقلة	النموذج
	Sig	قيمة t			
غير معنوي	0.5021	0.673082	5.51E-08	Ln POP	نموذج الانحدار الجمعي (Pooled) (Regrssion Model)
غير معنوي	0.2607	1.129867	2.80E-11	Ln GDP	
معنوي	0.0001	3.964891	0.275308	Ln INF	
معنوي	0.0119	-2.552663	-0.000148	Ln OUV	
معنوي	0.0000	18.11358	14.35928	C	
نموذج معنوي	0.195256			R ²	
	7.582206 (القيمة المعنوية: 0.000017)			قيمة F	
معنوي	0.0045	-2.896696	-5.81E-07	Ln POP	نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)
معنوي	0.0000	-6.309282	-9.18E-11	Ln GDP	
غير معنوي	0.4015	-0.841956	-0.033254	Ln INF	
معنوي	0.0424	2.051061	6.56E-05	Ln OUV	
معنوي	0.0000	14.31975	24.57054	C	
نموذج معنوي	0.849854			R ²	
	85.61058 (القيمة المعنوية: 0.000000)			قيمة F	
غير معنوي	0.1278	1.533128	5.51E-08	Ln POP	نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)
معنوي	0.0112	2.573580	2.80E-11	Ln GDP	
معنوي	0.0000	9.031122	0.275308	Ln INF	
معنوي	0.0000	-5.814388	-0.000148	Ln OUV	
معنوي	0.0000	41.25862	14.35928	C	
نموذج معنوي	0.195256			R ²	
	7.582206 (القيمة المعنوية: 0.000017)			قيمة F	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال جدول الانحدار أن نتائج التقدير من خلال نماذج بانل الثلاثة هي معنوية، باعتبار أن القيمة المعنوية (sig) لاختبار فيشر هي أقل من 0.05، كما يتضح أن تأثير المتغيرات المحددة للبطالة يختلف من نموذج إلى آخر.

2.3. الاختيار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم استخدام اختبار (Hausman test) كمرحلة أولى للاختيار بين النموذجين، حيث كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول 2. نتائج اختبار (Hausman test)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-Sq. Statistic	527.531168	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

يتضح أن قيمة الاختبار (527.531168) هي أقل من القيمة الجدولية، كما أن القيمة المعنوية للاختبار (sig) هي أقل من 0.05، وبالتالي سوف نرفض الفرضية الصفرية أي أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

3.3 الاختيار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي:

جدول 3. اختبار معنوية معاملات المتغيرات الصماء " اختبار (Wald Test)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
F-statistic	131.8828	0.0000
Chi-square	527.5312	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة كل من F و χ^2 هي أكبر من القيم الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات الصماء (Dammy) تختلف معنويًا عن الصفر وبالتالي النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect).

4.3 تقدير النموذج النهائي للدراسة: إن معادلة تقدير دالة البطالة هي كالآتي:

$$UNP = 24.57 - 5.80 * \ln POP - 9.18 * \ln GDP - 0.033 * \ln INF + 6.56 * \ln OUV$$

تشير نتائج معادلة الانحدار إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة مع كل من حجم السكان ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معاملات هذين المتغيرين على التوالي (- 9.18، - 5.80). فيما تشير المعادلة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لمتغير الانفتاح التجاري حيث بلغ معاملته (6.55)، أما بالنسبة لمؤشر التضخم (INF) فكان تأثيره سلبي وغير معنوي إذ بلغت قيمة معاملته (- 0.033) لكن قيمته المعنوية أكبر من 0.05.

5.3 دراسة التكامل المشترك (Cointegration) بين متغيرات الدراسة:

تحذف من خلال هذه المرحلة اختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية طويلة الأجل.

أ. دراسة استقرارية المتغيرات:

جدول 4. استقرارية للمتغير التابع: معدل البطالة (UNP)

1 st dif			at level			النموذج
Individual effects, trends	Individual	none	Individual effects, trends	Individual	none	إختبار جذر الوحدة
-2.51323	2.1568	1.99874	0.12749	0.36082	-1.76020	T Levin, Lin & Chu
0.0060	0.0001	0.0000	0.5507	0.6409	0.0392	Sig t*
-3.67429	-	-	-1.86374	-	-	T Breitung
0.0001	-	-	0.0312	-	-	Sig
-2.68168	0.1254	-	-0.53676	0.78981	-	T Im, Pesaran, Shin
0.0037	0.0000	-	0.2957	0.7852	-	Sig
23.9115	37.664	60.6327	10.6626	5.65635	11.6103	T Fisher ADF
0.0078	0.0000	0.0000	0.3844	0.8433	0.3120	Sig
51.5950	68.550	97.0686	10.1231	5.04250	10.7516	T Fisher- PP
0.0000	0.0000	0.0000	0.4298	0.8883	0.3772	Sig
سلسلة مستقرة			سلسلة غير مستقرة			القرار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

جدول 5. استقرارية للمتغير المستقل: حجم السكان (POP):

1 st dif			at level			النموذج
Individual effects, trends	Individual	none	Individual effects, trends	Individual	none	إختبار جذر الوحدة
10.8458	6.63233	-1.82945	-2.04550	2.1547-	-3.30128	T Levin, Lin &
0.0000	0.0000	0.0337	0.0204	0.0000	0.0005	Sig Chu t*
1.05397		-	1.57147		-	T Breitung
0.8541		-	0.9294		-	Sig
-12.6954	10.1391-	-	0.12068	0.32541.	-	T Im, Pesaran, Shin
0.0000	0.0000	-	0.5480	0.1189	-	Sig
120.793	92.7385	13.7699	19.1919	15.7174	22.3874	T Fisher ADF
0.0000	0.0000	0.1838	0.0379	0.1080	0.6132	Sig
5.59282	5.33353	12.0782	0.22115	33.1865	0.00021	T Fisher- PP
0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	0.0003	1.0000	Sig
سلسلة مستقرة			سلسلة غير مستقرة			القرار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

جدول 6. استقرارية للمتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

1 st dif			at level			النموذج
Individual effects,	Individual	none	Individual effects,	Individual	none	إختبار جذر الوحدة
-0.44870	-1.71054	-5.45088	1.31912	0.01428	1.9927	T Levin, Lin &
0.3268	0.0436	0.0000	0.9064	0.5057	0.9769	Sig Chu t*
-1.23354	-	-	1.71691	-	-	T Breitung
0.1087	-	-	0.9570	-	-	Sig
-1.54300	-3.26416	-	1.38591	1.72739	-	T Im, Pesaran, Shin
0.0614	0.0005	-	0.9171	0.9580	-	Sig
16.2532	28.1950	44.3889	3.32330	2.84588	2.9339	T Fisher ADF
0.0926	0.0017	0.0000	0.9728	0.9848	0.9829	Sig
53.8976	69.2535	91.3925	4.43057	4.94905	3.0288	T Fisher- PP
0.0000	0.0000	0.0000	0.9258	0.8946	0.9807	Sig
سلسلة مستقرة			سلسلة غير مستقرة			القرار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

جدول 7. استقرارية المتغير المستقل الانفتاح التجاري (OUV)

1 st dif			at level			النموذج
Individual effects, trends	Individual	none	Individual effects, trends	Individual	none	إختبار جذر الوحدة
-3.49779	-4.53855	3.658-	0.54053	1.1145-	1.1205	T Levin, Lin &
0.0002	0.0000	0.0000	0.7056	0.4453	0.8688	sig Chu t*
-0.99752	-	-	0.88376	-	-	T Breitung
0.1593	-	-	0.8116	-	-	sig
-3.15697	-4.85325	-	0.07494	1.19195	-	T Im, Pesaran, Shin
0.0008	0.0000	-	0.5299	0.8834	-	sig
27.2210	42.1638	61.121	8.60798	4.52857	4.8626	T Fisher ADF
0.0024	0.0000	0.0000	0.5697	0.9204	0.9002	sig
48.2604	65.9244	90.4909	6.04794	3.75884	4.3065	T Fisher- PP
0.0000	0.0000	0.0000	0.8112	0.9576	0.9325	sig
سلسلة مستقرة			سلسلة غير مستقرة			القرار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لأن القيمة المعنوية (sig) هي أكبر من 0.05 في أغلبية الاختبارات المستخدمة، والاختبارات تظهر فقط مناسبة للاختبارات الثلاثة سواء المقطعية والاتجاه العام، أو عدم اعتبارها معاً، ولكن عند أخذ الفروق الأولى كانت (sig) أقل من 0.05، وبالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة.

ب. اختبار وجود علاقات تكامل مشترك (Cointegration):

بما أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الدرجة (1) $I(1)$ ، هذا يسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار KAO، حيث تشير نتائجه إلى ما يلي:

جدول 8. نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
ADF	-2.593624	0.0047

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

تشير نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك إلى قبول فرضية وجود تكامل مشترك، وذلك لأن مستوى المعنوية (sig) للاختبار هي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين هذه المتغيرات محل الدراسة.

ت. تحديد علاقات التكامل المشترك (Cointegration):

العلاقة الأولى: علاقة التكامل المشترك باعتبار المتغير التابع: معدل البطالة (UNP)

$$D(UNP) = - 0.050*(UNP(-1) + 1.96*POP(-1) - 2.39*GDP(-1) - 0.0001*OUV(-1) - 21.13) + 0.13*D(UNP(-1)) + 0.023*D(UNP(-2)) + 1.410*D(POP(-1)) - 1.21*D(POP(-2)) - 2.13*D(GDP(-1)) - 2.063*D(GDP(-2)) - 6.15*D(OUV(-1)) - 8.26*D(OUV(-2)) - 0.41$$

العلاقة الثانية: علاقة التكامل المشترك للمتغير التابع: حجم السكان (POP)

$$D(POP) = 0.001*(POP(-1) + 509089.41*UNP(-1) - 0.0001*GDP(-1) - 61.13*OUV(-1) - 10761359.45) + 1.043*D(POP(-1)) - 0.091*D(POP(-2)) - 385.43*D(UNP(-1)) + 1309.20*D(UNP(-2)) + 3.71*D(GDP(-1)) + 2.94*D(GDP(-2)) - 0.09*D(OUV(-1)) - 0.43*D(OUV(-2)) + 7515.15$$

العلاقة الثالثة: علاقة التكامل المشترك للمتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

$$D(GDP) = - 0.048*(GDP(-1) - 4170124520.59*UNP(-1) - 8191.34*POP(-1) + 500776.68*OUV(-1) + 88149954949.1) - 0.036*D(GDP(-1)) + 0.33*D(GDP(-2)) + 570231916.59*D(UNP(-1)) - 2372690531.5*D(UNP(-2)) - 90931.08*D(POP(-1)) + 93851.22*D(POP(-2)) - 641178.73*D(OUV(-1)) - 804561.50*D(OUV(-2)) + 1493084476.93$$

العلاقة الرابعة: علاقة التكامل المشترك للمتغير التابع: الانفتاح التجاري (OUV)

$$D(OUV) = 0.004*(OUV(-1) - 8327.31*UNP(-1) - 0.016*POP(-1) + 1.99*GDP(-1) + 176026.47) - 0.21*D(OUV(-1)) - 0.95*D(OUV(-2)) + 313.54*D(UNP(-1)) - 287.15*D(UNP(-2)) - 0.010*D(POP(-1)) + 0.014*D(POP(-2)) + 9.62*D(GDP(-1)) + 3.53*D(GDP(-2)) + 394.90$$

ث. التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:

جدول 9. نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى الطويل

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل	معنوية	القرار
العلاقة 1 المتغير التابع: معدل البطالة (UNP)	- 0.050 ($t^* = -2.77$) (sig = 0.0058)	معنوي	وجود علاقة سببية على المدى الطويل
العلاقة 2 المتغير التابع: حجم السكان (POP)	0.0013 Sig=0.1563	موجب	غياب علاقة سببية على المدى الطويل
العلاقة 3 المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	-0.048 ($t^* = -1.18$) (sig = 0.2386)	غير معنوي	غياب علاقة سببية على المدى الطويل
العلاقة 4 المتغير التابع: الانفتاح التجاري (OUV)	0.004 Sig=0.2254	موجب	غياب علاقة سببية على المدى الطويل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية واحدة على المدى الطويل، وهي المتعلقة بعلاقة التكامل المشترك الخاص بمعدل البطالة (UNP)، وذلك لأن قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1) UNP) في معادلة الانحدار هي سالبة (- 0.050)، ومعنوية ($sig < 0.05$)، وهذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن تقدر بحوالي 05%. أما باقي علاقات التكامل المشترك الخاصة بمتغيرات حجم السكان (POP)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الانفتاح التجاري (OUV) فقد أكدت على غياب علاقة سببية طويلة الأجل، وذلك لان قيمة معاملات التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1) POP)، ((-1) GDP)، ((-1) OUV) في معادلة الانحدار هي إما موجبة أو سالبة و غير معنوية ($sig > 0.05$).

ج. التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير:

للتأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير، يجب أن تكون معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير في معادلة الانحدار تختلف عن الصفر، و لهذا تم استخدام اختبار (WaldTest) والتي كانت نتائجه كالآتي:

جدول 10. نتائج الاختبار (WaldTest)

علاقة التكامل المشترك	(Chi-square)	معنوية الاختبار	القرار
العلاقة 1 المتغير التابع: معدل البطالة (UNP)	7.258765	0.2976	غياب علاقة سببية على المدى القصير
العلاقة 2 المتغير التابع: حجم السكان (POP)	6.564075	0.3630	غياب علاقة سببية على المدى القصير
العلاقة 3 المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	22.75120	0.0009	وجود علاقة سببية على المدى القصير
العلاقة 4 المتغير التابع: الانفتاح التجاري (OUV)	71.91636	0.0000	وجود علاقة سببية على المدى القصير

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال نتائج اختبار (WaldTest) يتأكد وجود علاقيتين سببيتين على المدى القصير وهي تلك المتعلقة بعلاقة التكامل المشترك لكل من متغير الناتج المحلي الإجمالي و متغير الانفتاح التجاري، وذلك لان القيمة المعنوية للاختبار (sig) هي أقل من 0.05 عندها.

4. مناقشة النتائج وتحليلها الاقتصادي:

لقد خلصت الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

- وجود تأثير سلبي ذات دلالة إحصائية لحجم السكان على معدل البطالة في الدول المغاربية، إذ بلغ معاملته (-5.81) والذي يدل أن الزيادة بنسبة 1% في حجم السكان سوف يؤدي إلى خفض البطالة بنسبة 5.81%، وهو ما يخالف الطرح النظري الاقتصادي كون أن زيادة حجم السكان ستكون لها انعكاس سلبي على سوق العمل من خلال زيادة قوة العمل مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، إلا أنه يمكن تفسير النتيجة المتوصل لها من خلال مساهمة هذه الزيادة في حجم السكان تزامنت الفترة القياسية بين 1996 و2022 مع زيادة أكبر في الإنتاج وتغيير سياسة البرامج الاقتصادية والاجتماعية، والانفاق الحكومي مما أدى إلى توفير مناصب عمل جديدة، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة لدى دول المغرب العربي، وهي الفترة التي تميزت بالبحوثة الاقتصادية والمالية نتيجة ارتفاع عائدات البترول.
- وجود تأثير سلبي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي على البطالة، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى خفض مستوى البطالة بنسبة 9.18%، وهي طبيعة خلق القيمة المضافة وعوائد عوامل الانتاج المتوافقة نظريا وعمليا.
- وجود تأثير سلبي غير معنوي لمتغير التضخم على البطالة، إذ بلغ معاملته (-0.033) إلا أن قيمته المعنوية (sig) كانت أكبر من 0.05، تفسيره الاقتصادي أن التضخم حالة خاصة في دول المغرب العربي ليس له اثر معنوي على معدلات البطالة بشكل كبير في الفترة القصيرة، وهو ما يوافق التعليق السابق لتطور الحجم السكاني ومرجعته لطبيعة اقتصاد هاته الدول الريفية، وطبيعة السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، التي تنتهجها في حماية القدرة الشرائية، ودعمها المتواصل والانفاق الحكومي
- وجود تأثير إيجابي لمتغير الانفتاح التجاري على حجم البطالة، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في مستوى الانفتاح التجاري ستؤدي إلى رفع البطالة بنسبة 6.56%، وهو ملاحظ جليا ويوميا حين يتم توجيه السياسات والبرامج الحكومية نحو الاعتماد على الواردات بشكل كبير، يكون على حساب خلق القيمة المضافة و العمل لدى المجتمع وتراجعها، وعلى حساب الاستثمار المحلي واستنزاف احتياطي العملة الاجنبية، وكون أن الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي هو ارتفاع للواردات فقط.
- أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وهذا فيه دليل على أثر هاته المتغيرات كمحددات للبطالة مجتمعة على المدى الطويل بدول المغرب العربي.
- بالنسبة للعلاقات السببية الطويلة الأجل فقد دلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية واحدة على المدى الطويل من بين أربعة علاقات توازنية، وهي تلك الخاصة بمعادلة انحدار التكامل المشترك لمتغير معدل البطالة (UNP)، حيث أثبتت هذه الدراسة على أن نسبة سرعة وصول متغير معدل البطالة (UNP) إلى التوازن هي حوالي 05%، وهذا فيه تأكيد للنتائج السابقة حول معنوية النموذج وأثر المتغيرات المستقلة كمحددات للبطالة بدول المغرب العربي.
- بالنسبة للعلاقات السببية على المدى القصير فقد كشفت الدراسة إلى وجود علاقيتين سببيتين على المدى القصير خاصة بمعادلة انحدار التكامل المشترك لكل من متغير: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الانفتاح التجاري (OUV).

5. الخاتمة.

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية التي تعاني منها كل الدول على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مما استدعى اهتمام الاقتصاديين لإيجاد حلول للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة، وهو ما تجسد من خلال محاولة جميع حكومات دول العالم في تبني إصلاحات اقتصادية من أجل تخفيض مستويات البطالة وتحقيق توازن في سوق العمل بما ينعكس إيجابا على جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، خاصة في الدول العربية التي تعرف نمو ديمغرافي كبير والذي نتج عنه أيضا ارتفاعا بمعدل متسارع في قوة العمل. ومن خلال دراستنا تم التوصل الى النتائج التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان، والانفتاح التجاري، له أثر معنوي على معدلات البطالة في دول المغرب العربي، في حين نجد أن معدل التضخم غير معنوي وهذا راجع لطبيعة سياسة اقتصاد دول المغرب العربي، لكن المتغيرات مجتمعة على المدى طويل لها اثرها في التحكم في معدلات البطالة، وهو ما تم اثباته، مع نسبة سرعة وصول متغير معدل البطالة (UNP) إلى التوازن هي حوالي 05%.

- يختلف اثر محددات البطالة، وفي تقييمها تتمايز بين المدى القصير والطويل في دراسة حالة دول المغرب العربي، فقد كشفت الدراسة إلى وجود علاقيتين سببيتين على المدى القصير خاصة بمعادلة الخدار التكامل المشترك لكل من متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والانفتاح التجاري (OUV).

- المعدلات المرتفعة للبطالة المسجلة في دول المغرب العربي تؤكد على فشل جميع السياسات والإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من أجل ضبط هذه المعدلات عند مستويات مقبولة، حيث لا يمكن تحقيق ذلك إلى من خلال تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدل نموه الذي يعتبر المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية، وما يترتب عنه من زيادة في الإنتاج والاستثمارات التي من شأنها توفير فرص عمل جديدة وتحسين أوضاع التشغيل بشكل كلي، وهذا ما تؤكدته النتائج المتوصل إليها في الدراسة القياسية التي أثبتت أن الزيادة في الناتج المحلي الخام قد ساهم بشكل كبير في خفض مستوى البطالة، وهذا ما سوف يخفف من التأثيرات السلبية لبقية المتغيرات الأخرى كالنمو الديمغرافي، التضخم، الانفتاح التجاري وغيرها من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

توصيات الدراسة:

يجب على الدول العربية تحديد اصناف البطالة وانواعها وربطها بمحددات البطالة، على تعدد مستوياتها واثرها البعيد والقريب، بأصنافها وتقسيماتها، وهو ما يخدم مباشرة دراسة واقع اشكالية البطالة في دول المغرب العربي وأسبابها العملية لطرح الحلول وبناء السياسات والبرامج الكلية لدى الهيئات المؤسساتية والقانونية والسياسية، واتخاذ القرار والاستراتيجيات التنموية، نحو توجيه الموارد وتعبئتها على أنواعها مادية وطبيعية ومالية وبشرية وفكرية معرني.

6. المراجع والاحالات.

- إسلام عبد الله علي حسن. (2016). محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا. السودان: كلية الدراسات التجارية.
- البهلول حسن سمارة. (2021). أسباب مشكلة البطالة في المجتمع. المجلة العلمية لكلية الآداب، 193-209.
- بلال سعيد محمد عاشور. (2017). محددات البطالة في فلسطين (1994-2015). غزة - فلسطين: جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- بن طجين محمد عبدالرحمان. (2011). دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة.
- pnud برنامج-امم-متحدة. (2020). تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة. المكتب الإقليمي للدول العربية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- دحماني محمدادريوش. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- دياب فاروق بن صالح الخطيب، و بن احمد عبد العزيز. (2014). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جدة - السعودية: جامعة الملك عبد العزيز بجدة.
- سليم عقون. (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر. سطيف: جامعة فرحات عباس-سطيف-.

- سيدعلي صغيري. (2008). دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل - حالة الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر.
- عنتر بوتيارة، و بن واضح الهاشمي. (2019). تحليل قياسي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015) في ظل السياسات والبرامج الحكومية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 8 (1).
- فاطمة عبد اللطيف. (2021). البطالة والتشغيل. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية ، 53-73.
- مهدي كلو. (الجزائر). الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية. 2003: جامعة الجزائر.
- Arthur Cecil Pigou .(2013) .Theory of unemployment. Routledge, 2013 .
- David H Papell ، J. Murray Christian و Ghiblawi Hala .(2000) .Papell, DavThe structure of unemployment .Review of Economics and Statistics.3015-309 ،
- Isiaka Akande Raifu .(2017) .ON THE DETERMINANTS OF UNEMPLOYMENT IN NIGERIA: WHAT ARE THE ROLES OF TRADE OPENNESS AND CURRENT ACCOUNT BALANCE ؟REVIEW OF INNOVATION AND COMPETITIVENESS.(4) 3 ،
- Khumalo Zitsile Z و J.Hinaunye Eita .(2015) .Determinants of Unemployment in Swaziland . Journal of Applied Sciences.1195-1190 ،(9) 15 ،
- ONS-DZ .(2022-1995) .Office national des statistiques ONS, Algérie .Algérie: Office national des statistiques.
- PNUD (2021-1995) .PNUD: PNUD.ORG .كاتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تم الاسترداد من PNUD
- Riaz Asma و Zafar Fareeha .(2018) .Determinants of unemployment in less developed countries .SHS Web of Conferences 48, 01015, ERPA 2018 .
- SHAHID MAQBOOL MUHAMMAD و all .(2013) .DETERMINANTS OF UNEMPLOYMENT Empirical Evidences from Pakistan .Pakistan Economic and Social Review ، (2) 51
- WORLD-BANK .(2016/2015) .Banque Mondiale data BM, 2000- 2018 .wcht: Banque Mondiale data WB.
- WORLD-BANK .(2020) .MENAPOV TSD2018 .WORLD BANK: WORLD BANK 2018.